



هنا نظيره في جمهورية آيسلندا بالعيد الوطني

الغانم يبعث ببرقية تعزية إلى أسرة الفقيد أحمد يوسف بهبهاني



مرزوق الغانم

الغانم في برقيته المسيرة الطويلة للراحل بهبهاني وعطاءاته الكثيرة، لاسيما في المجال الصحافي محليا وعربيا، سائلا المولى جلت قدرته أن يرحمه برحمته الواسعة، وأن يلهم ذويه ومحبيه الكثر جميل الصبر والصلوات، من جانب آخر، يبعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية آيسلندا ستينغريمور سيفغوسون بمناسبة العيد الوطني لبلده.

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى أسرة الفقيد المرحوم بإذن الله رئيس جمعية الصحفيين الكويتية السابق ورئيس اتحاد الصحفيين العرب السابق أحمد يوسف بهبهاني أعرب فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بوفاة إحدى الشخصيات الكويتية التي كانت لها بصماتها الواضحة في مسيرة الصحافة الكويتية، واستذكر

العدساني: حذرت من وعود «الاستبدال» وكنت واثقا من عدم تطبيقها



رياض العدساني

مجلس الأمة حرم شريحة كبيرة من المتقاعدين من الاستفادة من هذه الميزة كونهم لا يتعاملون بالربا. وقال: لم أستغرب ممارسات وزير المالية فكان هدفه تجاوز الاستجاب دون النظر للشرائح التي لا تتعامل مع الربا والدليل هو أحد المصوتين بالموافقة على القانون الربوي ويتناقض مع ما ذكره في جلسة الاستجاب، موضعا أنه سستتم محاسبته سياسيا كما حصل مع الوزراء السابقين ولا تتغير الإجراءات بتغيير الوزراء.

قال النائب رياض العدساني حذرت خلال استجواب وزير المالية من وعود الوزير للنواب بشأن الاستبدال، وكنت على ثقة بانهم لن يطبقها، واليوم ثبتت صحة ما ذكرته في مناقشة الاستجاب، وذلك عند تصويتهم ضد القانون وفق الشريعة الإسلامية وموافقته على الاستبدال الربوي، مما يؤكد أن محاسبته كانت صحيحة، ومن الواجب تكرار المحاسبة، وأضاف العدساني أن قانون الاستبدال الأخير والتعديلات التي فيه والتي أقره

استفسر عن تصوير التحقيقات بالصوت والصورة مع المتهمين

الكندري: كيف دخل المتهم الرئيسي في «الصدوق الماليزي» إلى البلاد؟



د.عبدالكريم الكندري

والتواطينيين معه من متبسي وزارة الداخلية إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم؟ 4 - من هم المحققون الذين قاموا بالتحقيق في قضية الصدوق الماليزي؟ وأي إدارة تتبع هؤلاء المحققون؟ ومن هم المتهمون الذين تم التحقيق معهم، عند جلسات التحقيق؟

5 - ما صحة المعلومات المتداولة عن وجود تنسيق بين المحققين والمتهمين قبل التحقيق الرسمي؟ وأنه قد تم توجيه المتهمين للإجابة بشكل معين؟ وهل تم وعد المتهمين بإغلاق الملف؟ 7 - هل من المتعارف في بروتوكولات وزارة الداخلية أن تتاح للمتهم الإجابة عن بعض الأسئلة بعد التحقيق الرسمي؟ وهل يسمح للمتهم بإرسال إجاباته أو مستنداته بعد التحقيق بالفاكس أو الإيميل؟ 8 - هل يتم تصوير التحقيقات بالصوت والصورة مع المتهمين في وزارة الداخلية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، هل يقع هذا التصوير ضمن صلاحيات المحقق والوزارة؟ وأين يحتفظ بالتسجيلات مع تزويدي بأسماء المسؤولين عنها. 9 - هل تقدم إدارة أمن الدولة خدمات للمواطنين بالاستفسار والتحري عن أي أسماء يتقدمون بها وتزويدهم بملفاتهم الأمنية والصحية وغيرها؟ وهل سبق أن قدمت أو عرضت الوزارة أي شكل من أشكال هذه الخدمات لأي شخص؟

وجهه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح عما أوردته صحيفة وول ستريت جورنال WSJ الأمريكية من خلال تحقيق صحافي إلى دخول المتهم «جو لو» الشريك الرئيسي في قضية الصدوق الماليزي إلى الأراضي الكويتية رغم كونه مطلوب دوليا عبر الإنترنت على ذمة قضايا كبيرة.

وقال الكندري في نص السؤال إن صحيفة وول ستريت جورنال WSJ الأميركية أثار خبرا صحافيا تطرقت فيه إلى دخول المتهم «جو لو» الشريك الرئيسي في قضية الصدوق الماليزي إلى الأراضي الكويتية على الرغم من أنه مطلوب دوليا عبر الإنترنت على ذمة قضايا كبيرة.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

- 1 - كيف دخل المدعو «جولو» إلى الكويت رغم تعميم الإنتربول اسمه وصورته على جميع دول العالم ومطاراتها؟
- 2 - كيف دخل وخرج من الكويت؟ وما هي الطريقة ومن أي منفذ؟ يرجى تزويدنا بكافة التفاصيل حركة دخوله وخروجه؟
- 3 - هل كانت هناك تسهيلات لدخول المدعو المذكور أعلاه إلى الأراضي الكويتية؟ ومن كان هو المسؤول عن هذه التسهيلات؟ وهل تمت إحالة الشخص المسؤول

إنشاء جهاز إشرافي لتنفيذ الخطة المقترحة للتحويل التدريجي إلى الحكومة الذكية أو الإلكترونية

الدلال يقترح تبني الحكومة مفهوم وآليات فكرة المدن الذكية والاستثمار في بناء الإنسان



محمد الدلال

الوياء إذا قدر الله فترة أطول أو مرحلة ما بعد الوياء سعيا للتقدم الحضاري، فإنه يتطلب التفكير الاستراتيجي الجاد في تطوير تكنولوجيا المعلومات والآليات الخاصة بالتبادل والتعامل الإلكتروني وتقديم الخدمات الإلكترونية تجاه توجه الدولة كليا أو شبه كلي إلى الحكومة والإدارة والتعامل الإلكتروني بشكل مدرسو وممنهج وعبر العقول والأيدي الوطنية التي أثبتت التجربة أن لديها الإخلاص والخبرة والإمكانية للقيام بذلك، وذلك من خلال عدد من الخطوات في هذا الخصوص، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

- 1- تبني الحكومة مفهوم وآليات فكرة المدن الذكية وبالتالي تسعى الحكومة للاستثمار في بناء الإنسان الذكي والتعليم الذكي والاقتصاد الذكي ومناخسي ومرافق الدولة الذكية والبيئة الذكية وخلافه، وهو مفهوم أخذ بالانتشار عالميا ويتطلب أن يكون الأساس في أي خطة للدولة قائمة أو برنامج حكومي جاد.
- 2- صياغة خطة عمل متوسطة المدى وأخرى بعيدة المدى للتحويل نحو الحكومة الذكية أو المدن الذكية يتم اعتمادها في مجلس الوزراء يقوم أساسها ما هو قائم من خدمات وتوسعة برامج التعامل الإلكتروني بين الأجهزة الحكومية وتوسعة الخدمات التي تقدم للشعب من الجهات الحكومية على أن تنتهي هذه الخطط من إنجاز برنامجها في فترة لا تزيد عن خمس سنوات.
- 3- إصدار قانون خاص للمدن الذكية والحكومة الذكية يعهد من خلاله إلى وجود جهاز إشرافي على استعداد وتنفيذ الخطة المقترحة للتحويل التدريجي للحكومة الذكية أو الإلكترونية وذلك يقترح في ضوء الدور الإيجابي للجهاز المركزي لإدخال التكنولوجيا أن يكون الجهة المشرفة والمراقبة لتنفيذ الخطة وإعطاء إدارة الجهاز الصلاحية في المتابعة والمراقبة العامة على أجهزة الدولة في هذا المجال الفني واتخاذ الإجراءات بشأن المخالفين لخطة العمل المقررة.
- 4- الذكاء لا يقتصر على دور حكومي مخطط ومنفذ، فالفكرة تتطلب أن تكون قائمة على إشراك العقول الذكية وأصحاب الإختصاص بشكل كبير من الأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص الجاد وفق ضوابط وحكمة تكفل التخطيط والتنفيذ السليم.

قدم النائب محمد الدلال اقتراحا برغبة قال في مقدمته: من أهم صور التقدم الحضاري لأي دولة مدى مواكبتها لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في إطارها الإيجابي وذلك عن طريق استخدام التعاملات الإلكترونية في شتى مناحي الحياة وبالأخص سير عمل كل أجهزة الدولة والخدمات التي تقدمها للشعب والجهات الأخرى من قطاع خاص أو تعاملات دولية، ودولة الكويت تتاولت هذا الموضوع منذ عام 2001 ميلادية إلا أنه لم ير النور بصورة مناسبة أو مؤسسية حتى يومنا هذا، فما زالت استخدامات التكنولوجيا والتعاملات الإلكترونية تسير في إطار الاجتهادات الفردية والخطوات المتواضعة والتجربة والخطأ، ما أدى إلى تراجع دولة الكويت حضاريا في هذا المجال والقطاع، كما أدى إلى خسارة مالية للدولة بسبب غياب الإرادة والإدارة السياسية الجادة على الرغم مما سطرته خطط التنمية المتعاقبة منذ عام 2000 وحتى تاريخه، وعلى الرغم من ندوات أعضاء مجلس الأمة دعما لهذا التوجه وندوات الجهات المختصة والأفراد المخضنين في المجتمع المدني.

وكان لازمة وباء فيروس كورونا وقعه الكبير على قدرة الدولة على تقديم خدماتها عبر الوسائل الإلكترونية وقد اكتشف الغطاء على ضعف أجهزة الدولة عن القيام بذلك (التعليم عن بعد، خدمات عديدة مهمة في الجهات الحكومية، ضعف الإطار التشريعي والقانوني المنظم لتلك الخدمات.. إلخ) هذا الاكتشاف أضعف جانبيا من جوانب مواجهة الدولة للوباء، وعلى الرغم من ذلك وفي فترة وجيزة وقياسية ومقدرة، قامت أجهزة الدولة وبالأخص الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وغيره من الأجهزة باستخدام برامج وآليات لتقديم عدد من الخدمات الحكومية لأفراد الشعب ما ساهم من جانب في التسهيل على المواطنين وتمكين الدولة من أجل مواجهة الوباء خلال الحظر الجزئي أو الكلي.

من جانب آخر، فإن سرعة وجود تلك البرامج والخدمات الإلكترونية أثارت كثيرا من التساؤلات عن أسباب غياب تلك الخدمات سابقا أو احتمالية عدم دعم تلك الأجهزة المختصة ما أعاق دورها المنشود، وبناء على ما سبق وحرصا على أن تكون لنا عين على الحاضر لمواجهة تحديات الوباء وآثاره أو خلافه وعين على المستقبل نتطلع منه لمرحلة استمرار

.. ويطلب تقريراً بكل بلاغات «مكافحة الفساد» منذ 1 مارس 2020 حتى تاريخه

التحقيق المطلوبة وفق القانون.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:
1- يرجى إفادتي بتقرير بشأن كل القضايا والمسائل المرتبطة بشبهة فساد والذي بادرت به الهيئة العامة لمكافحة الفساد من تلقاء نفسها بالتصدي لها وفتح تحقيق أو تقصي منذ تاريخ 1 مارس 2020 وحتى تاريخه مع رجاء تبيان موضوع الشبهة وتاريخ تحركات الهيئة للتصدي وإجراءات الهيئة الحالية للتعامل مع شبهات الفساد التي تصدت لها.

2- يرجى تزويدي بتقرير بشأن كل البلاغات التي تلقتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ 1 مارس 2020 وحتى تاريخه مع رجاء تحديد بيانات المبلغ ووضع القانوني (جهة حكومية، أفراد) وتاريخ البلاغ وبيانات عن طبيعة البلاغ المقدم وحالة البلاغ في هذه المرحلة وقرارات

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.فهد العفاسي قال في مقدمته: أولت التشريعات الكويتية دورا مهما للهيئة العامة لمكافحة الفساد في مواجهة ومكافحة صور الفساد المختلفة وتنوعت تلك الأدوار في مبادرة الهيئة للكشف والتحقيق عن الفساد من تلقاء نفسها أو عن طريق تلقيها بلاغات من جهات رسمية أو مدنية أو أفراد، وقد بين المشرع دور الهيئة في التعامل مع البلاغات التي ترد إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ونظرا لأهمية المرحلة الحالية في ظل أزمة وباء فيروس كورونا وما نتج عنها من معلومات وبيانات أو قضايا طرحت في ذات الفترة وليست لها علاقة بالوباء تحمل في طياتها شبهة الفساد ما يتطلب معه الاهتمام والمبادرة من الهيئة المعنية لمواجهة صور الفساد وسرعة

.. ويسأل: هل للنائب البنغلاديشي المعتقل إقامة رسمية في البلاد أم دخل بكرت زيارة؟

وهل له إقامة رسمية في البلاد أم لا أو أنه دخل بكرت زيارة ومنذ متى تم ذلك، مع رجاء تزويدي باسم الكفيل أو الكفلاء الذين أدخلوا هذا الشخص إلى الكويت منذ أول دخول له للبلاد وحتى تاريخه.

2 - من واقع تحريات رجال الداخلية هل توجد للمعتقل المدعو محمد شهيد إسلام أنشطة تجارية أو أعمال مالية مسجلة في الكويت، وهل هو شريك لأي طرف شخصي أو اعتباري، مع تزويدي بأسماء الشركات أو المؤسسات أو الأشخاص التي يرتبط بهم قانونيا هذا الشخص وطبيعة دوره في تلك الشركات أو المؤسسات أو المؤسسات؟

3 - هل للمعتقل المدعو محمد شهيد إسلام علاقة بأي صورة من الصور مع أي جهة حكومية أو

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: تتناقل عدد من وسائل الإعلام قيام السلطات الأمنية باعتقال شخص من الجنسية البنغلاديشية ووجهت له اتهامات بالقيام بجريمة الاتجار بالإقامات ومخالفات قانونية أخرى، وادعى المقيوض عليه وفقا لما تناولته وسائل الإعلام من أنه عضو في البرلمان البنغلاديشي وأنه يمارس التجارة في الكويت، ومع وافر التقدير لجهود رجال الداخلية ودورهم في حماية البلاد، وطالب بإفادته من واقع تحريات رجال الداخلية بالآتي:

1 - من واقع تحريات الداخلية متى دخل المعتقل المدعو محمد شهيد إسلام للبلاد،

الأمانة العامة للبرلمان العربي للطفل: برامج تاهيلية في الإبداع والقيادة والابتكار وزيارة لمؤسسات ومواقع لإثراء خبرات الأطفال والإسهام في بناء شخصيتهم

القاهرة - هناد السيد

بحثت الأمانة العامة للبرلمان العربي للطفل، خلال اجتماعها الذي عقده عن بُعد باستخدام التواصل المرئي في مدينة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة مقر البرلمان، مختلف أدوارها ومهامها بشأن مواصلة جهودها لاستكمال أدوارها في خدمة الطفولة العربية من خلال أعضاء وعضوات البرلمان الممثلين لأقطار الوطن العربي. وجرى التطرق إلى مواصل تنفيذ وإعداد الخطط والبرامج وتسخير كل الإمكانات لإنجاح دور البرلمان باعتباره منصة عربية تعبر بصوت عن أطفال الوطن العربي وتحمل أمالهم لمستقبل مشرق وتعمل تحت مظلة الجامعة العربية.

في بداية الاجتماع، استعرض أمين عثمان الباروت أعمال البرلمان العربي للطفل وإنجازاته منذ انطلاق أعماله في شهر ابريل من عام 2019 بحضور صاحب السمو الشيخ د.سلطان القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة والأمين العام للجامعة العربية أحمد ابوالغيط والمسيرة الناجحة التي تحققت بتمثيل عبر عن روح الطفولة العربية من خلال ترشيح الدول لعدد أربعة من أطفالها إثنان من الإبناء وإثنان من البنات ليتناقشوا بأرائهم في مختلف الموضوعات والقضايا التي تحمل هم الطفل العربي.

وتناول مسيرة البرلمان في عقد جلسته الافتتاحية والأولى من شهر ابريل من العام الماضي ثم عقد الجلسة الثانية من شهر يوليو من العام الماضي والتي جرى فيها انتخاب رئيس البرلمان ونائبه ومناقشة موضوع بعنوان «التقنية خيارنا للمستقبل» ليمت بعد ذلك عقد الجلسة الثالثة من شهر فبراير الماضي من العام الحالي 2020، وتشهد تشكيل لجنتي البرلمان وهما لجنة حقوق الطفل ولجنة الأنشطة ومناقشة



أمين الباروت

موضوع حق الطفل في التعليم. وأشار الباروت إلى أن أعضاء وعضوات البرلمان وخلال فترة تواجدهم في الشارقة التحقوا بعدد من البرامج التدريبية التي تناولت عددا من الموضوعات التاهيلية بجانب ورش في

الإبداع والقيادة والابتكار وزيارة المؤسسات والمواقع المختلفة في الدولة والتي تلاقت مع خطط الأمانة العامة للبرلمان في إثراء خبرات الأطفال البرلمانية والاجتماعية والإسهام في بناء شخصيتهم بجانب أيضا إثراء خبرات المشرفين المرافقين لأعضاء.

وتطرق في حديثه خلال الاجتماع إلى مختلف الأدوار التي قام بها أعضاء وعضوات البرلمان مع بدء جائحة كورونا (كوفيد - 19) في تفاعلهم اللافت لتوجيه نصائحهم لأقرانهم من الأطفال في مختلف الدول العربية من خلال مبادرة احكي قصتك بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة وما بها من تجارب عايشها الأعضاء ونقلها بإحساس المسؤولية إلى مختلف المجتمعات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وأكد أن الأمانة العامة للبرلمان تعمل عن كثب لوصول دورها في هذا المشهد العربي في تأكيد مستمر على الاهتمام بالطفولة العربية وضرورة تمليكها مفاتيح النجاح من أجل

مستقبل مشرق لها ولأوطانها كون البرلمان أداة جديدة ونوعية من أدوات التنشئة الثقافية للأجيال وممارسة مهمة لترسيخ قيم الحياة الديمقراطية ومرتكزا لخطط التنمية المستدامة التي أكدت على مشاركة الأطفال، وناشدت بأن يكونوا مشاركين ومنخرطين في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى نماء الطفولة والارتقاء بها. وتناول مع الحضور آليات التحضير لأعمال البرلمان العربي للطفل في الفترة المقبلة في إطار الخطط الموضوعية والتواصل مع الدولة العربية بالتنسيق والتواصل مع قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية لتعزيز تلك المشاركة والتحضير لمناقشة الموضوعات التي تخصص الطفولة خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا المستجد (كوفيد - 19).

وأكد أمين عثمان الباروت إلى أهمية مواصلة الأعمال وإشراك الأعضاء والعضوات في البرامج المقبلة ليضفي العمل وبوتيرة متكاملة لتعكس تطورات البرلمان وفق منظومة أهدافه في تأسيس وتواصل الحالة البرلمانية في عالم الطفولة.